

عدد المشمولين 904 مسرّحين والأعداد قد تتغير بعد الحسبة ربع السنوية

وزير الشؤون: قرار مجلس الوزراء عن «المسرّحين» يحتمل التغيير والتعديل

الخنفور: 80% من المستقلين من حملة الثانوية العامة فما دون



د.سلي الجسار وسعد الخنفور ود.وليد الطبطبائي في اجتماع اللجنة أمس



حديث جانيبي بين النائب سعد الخنفور وعضو مجلس إدارة غرفة التجارة طلال الخرفاني



د.هلال السايير ود. ابراهيم العبدالهادي خلال اجتماع لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية

انمن المشمولين من الصندوق لن يتجاوزوا 11٪ وقد طلبنا من الوزير تعديل فقرة «الاي يكون مستقبلا» حتى يستفيد اكبر عدد ممكن من القانون. وبشأن الحد الأدنى للمبلغ المصروف يعتبر مناسباً لفئات وغير مناسب لفئات أخرى، وأضاف الطبطبائي أنه تم الاتفاق مع وزير الشؤون على اجتمع اللجنة غداً لمناقشة قانون القطاع الأهلي.

وحول موضوع انفلونزا الخنازير قال الطبطبائي انه تم التاكيد من الوزير ان الخطوات التي اتخذتها الوزارة جيدة ولكن هناك نقصاً في التطبيق وابدئنا بعض الملاحظات حول مستشفى الأمراض السارية بشأن الأسرة وغرف العناية المركزة وعدم وجود غرفة عمليات كما تطرقنا إلى موضوع الادوية وكمياتها المتوافرة.

كيفية تحديد المسرحين

من جانبها قالت عضو اللجنة الصحية النائية د.سلي الجسار ان اجتماع امس للجنة الصحية والاجتماعية والعمل بخصوص مناقشة قضية المسرحين كان مثمراً وقد شرحت الجهات المعنية هذا القانون وآلية تطبيقه. وأضافت الجسار في تصريح للمحافظين ان النقطة الرئيسية في النقاش كانت نص المادة التي تتعلق بكيفية تحديد المسرحين، وكان تخوفنا في اللجنة من كيفية تحديد فئة المسرحين، وأشارت الجسار الى ان نص المادة الأولى يقول «يعتبر مسرّحا من القطاع الخاص وفقا لاحكام هذا القرار ويعمل في الجهات غير الحكومية الذي تنهى خدمته من غير ارادته» وكان تخوف اللجنة الا تكون خدمته انتهت بسبب الاستقالة او الانقطاع عن العمل.

اجتماع يوم الاربعاء المقبل ليخرج بالصورة المؤملة له وبما ينصف العاملين في القطاع الخاص. من جهته، أشاد النائب عادل الصرعاوي بما قدم من معلومات وبيانات من الحكومة حول قضية المسرحين معتبرا ايها أنها تمثل انطلاقة جيدة لعلاج هذه القضية عاجلا سريعا.

وقال الصرعاوي ان هنالك بعض الملاحظات حول الآليات المقترحة من الحكومة وتمت مناقشتها في اللجنة الصحية متوقعا ان تأخذ الحكومة بملاحظات النواب في اللجنة على هامش مناقشتهم قانون العمل في القطاع الأهلي.

وطالب الصرعاوي من لدية معلومات تتعلق باعداد المسرحين والمستفيدين بان يقدمها حتى تكون تحت نظر المختصين في اللجنة لمناقشة هذا الموضوع.

وأضاف ان المعلومات التي تم تقديمها هي معلومات من جهة واحدة وهي الحكومة وليس هناك مصدر آخر فهي مستقاة من التامينات الاجتماعية.

وتساءل الصرعاوي: هل هذه الألية والمعلومات هي علاج دائم ومستمر؟ مستدركا: بالطبع لا، وأن الأوان للتفكير في قانون او تشريع يتضمن التامين ضد البطالة، مؤكدا ان هذا القانون سينقل الأمن الوظيفي لدى العاملين بالقطاع الخاص نقلة نوعية كبيرة.

إحصائيات المسرحين

من جانبه، اكد النائب وليد الطبطبائي ان اللجنة الصحية اجتمعت لمناقشة قضية المسرحين من القطاع الأهلي ومناقشة القانون الخاص بذلك وموضوع الاجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة لمواجهة انفلونزا الخنازير.

وقال الطبطبائي انه فيما يخص المسرحين قد اشترط موضوع عدم الاستقالة وهذا لا ييسون لأن الغالبية العظمى قد اجبروا على الاستقالة وسوف يرحمون من الاستقالة من هذه القرارات.

وبين الطبطبائي ان العدد 904 مسرحين على حسب احصائية الحكومة واكثر من 800 مسرح منهم مستقبليون

الساير كان شفافا وصريحا ووضع النقاط على الحروف. من جانبه، اكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل د.محمد العفاسي ان قرار مجلس الوزراء بشأن معالجة اوضاع العمالة الكويتية المسرحة من القطاع الخاص يحتمل التغيير والتعديل خاصة ان مجلس الوزراء يبحث عن الحلول الناجعة لمعالجة اوضاع هذه الشريحة ومتى ما وجدت حلول افضل منها فإن مجلس الوزراء لن يكابر وسيعمل على تعديل القرار، مشيرا الى ان الحكومة ليس لديها اي تحفظ على التعديلات الواردة على مشروع قانون العمل في القطاع الأهلي وتأمل اقراره خلال هذا العام نظرا للاستحقاقات الدولية المترتبة عليه.

وقال العفاسي في تصريح صحفي عقب اجتماع لجنة الشؤون الصحية أمس: كان من المفترض اليوم ان يتناول الاجتماع قرار مجلس الوزراء بشأن معالجة اوضاع العمالة الكويتية المسرحة من القطاع الخاص والتعديلات الواردة على قانون العمل في القطاع الأهلي الا ان مجمل اللقاء تركز على قرار مجلس الوزراء بشأن معالجة «المسرّحين»، مشيرا الى ان الفريق الحكومي قدم للجنة القرار الصادر عن مجلس الوزراء بشأن وسيتم تفعيله اعتباراً من اليوم بعد ان ينشر بالصحف الرسمية. وأوضح العفاسي ان اعضاء لجنة الشؤون الصحية وبعض النواب ممن حضروا الاجتماع أبدوا عددا من الملاحظات حول هذا القرار، ويأتي في مقدمتها عدم شموله لمعالجة اوضاع المستقلين واقتصاره على المسرحين فقط، مبينا ان الفريق الحكومي اكد للنواب ان القرار تعامل مع المستقلين على اعتبار انهم أقدموا على تقديم استقالتهم بإرادتهم الحرة دون ارغام، هذا من جهة ومن جهة أخرى عند اللجوء لمعالجة اوضاع المستقلين من القطاع الخاص سيجري معالجة اوضاع المستقلين من القطاع الحكومي ايضا الامر الذي حال دون شمولهم بالقرار.

واضاف العفاسي ان الحكومة عملت على مراعاة معالجة اوضاع من فقد عمله لظروف خارجة عن ارادته وليس لظروف اختيارها المستقل طواعية، مستدركا: ورغم ذلك اأخذت الحكومة بعين الاعتبار جميع الملاحظات

ساحع عبد الحفيظ

اجتمعت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية البرلمانية أمس بحضور وزير الشؤون الاجتماعية والعمل د.محمد العفاسي ووزير الصحة د. هلال السايير لمناقشة عدد من القضايا من بينها قانون العمل الجديد والمسرحين وانفلونزا الخنازير وحضر عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الشيخ عبدالله جاسر الصباح، وعدد من الجهات الحكومية المعنية بقضية المسرحين، إضافة إلى غرفة التجارة.

من جانبه، اكد رئيس اللجنة الصحية النائب سعد الخنفور ان هنالك أرقاماً تدل على الأعداد الحقيقية للمسرحين والتي زودنا بها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وهو ان كل ربع سنة من خلال الستين الأخرين يتراوح العدد بين 424 و598، مبينا ان صافي أعداد المستقلين الذين لم يعودوا الى أعمالهم خلال الاستقالة خلال الربع السنوي بحدود 0,5% من اجمالي أعداد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص، لاسيما ان هناك اكثر من 50% من المستقلين المحتسبة في الربع السنوي يعودون لنفس جهة عملهم والبقية يتجهون الى العمل مع مؤسسات أخرى وان 80% من المستقلين من حملة الثانوية العامة فما دون كل الأرقام والمؤشرات الإحصائية تنفي وجود ظاهرة المسرحين في القطاع الخاص وهو ما تم تداوله في الاجتماع يوم أمس.

وشدد الخنفور على ان قرار مجلس الوزراء رقم 613/2009 بشأن المسرحين لاسيما المادة الثالثة من الفقرة الرابعة اشترط ألا تكون خدماته قد انتهت، وهنا يمكن الاختلاف حيث ان بعض الشركات تجبر الموظف على الاستقالة حتى لا يطالب الشركة بباقي مستحقاته. من جانب آخر، أوضح الخنفور ان اللجنة ناقشت موضوع مرض انفلونزا الخنازير والاجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة لتتعامل مع هذا المرض والحد من تداعياته بحضور وزير الصحة د.هلال السايير والقيادات المعنية.

وأفاد الخنفور بأنه تم التشديد على ألا يتم حجب الأرقام وتكون بشكل أسبوعي، لاسيما ان الوزير د.هلال

هايف: تعيين الملحقين العسكريين لهم يخضع للمعايير الأمنية



محمد هايف

قال النائب محمد هايف ان قيام الحكومة بواجباتها الدستورية والكويتية والقانونية والتي يتصدرها حماية الأمن والنظام العام يستدعي اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطين الأمني والعسكري وفقا لاعلى معدلات المراجعة والتدقيق لذلك لان الأخلال بالقيام بهذه المصائب يعد في حد ذاته صورة من صور الاخلال الجسيم الذي يستدعي المساءلة السياسية في اعلى درجاتها كما ان تهاون الحكومة بالقيام بهذه الالتزامات لا يعفي الأمة ممثلة في نوابها من تحمل مسؤولياتهم والقيام بالدور الاساسي في الرقابة والمتابعة والمساءلة متى ما لزم الأمر. واكد ان وزارة الدفاع قد اصدرت قرارات خاصة بتعيين الملحقين العسكريين في بعض الدول والتي ترتبط معها الكويت باتفاقيات عسكرية وامننة شديدة الحساسية والخطورة ما يمكن اعضاء هذه العيئات من الاطلاع ورمع جزء من السياسات المرتبطة بهذا النوع من العلاقات، فسان اختيار اوسام هذه العيئات يجب ان يخضع لاجراءات خاصة تتناسب مع خطورة وخصوصية المهام الموكلة اليهم، مشيرا الى ان من بين المعينين للقيام بهذه الاعمال اشخاص سبق وان اقبلوا للتحقيق في تهم التحارب مع دول اجنبية علاوة على تجاوز القرارات لموجبات العرض المسبق على الهيئة العامة للاستخبارات باعتبار عرض الأمر عليها مستلزما في مثل هذه الحالات مما يصف التعيين على هذا النحو بصفة الاستهتار باعتبارات الأمن الوطني وتعريض مصالح الدولة الامنية والعسكرية للخطر وهو عمل يشكل في حد ذاته جريمة من جرائم النظام العام الذي يستدعي قيام المسؤولية الجنائية علاوة على ما يشاء من العمل من مسؤولية سياسية قائمة بذاتها، مضيفا: تاسيسا على ما تقدم فانا نطلب استنادا لاعتبارات المنفعة العامة وحفاظا على اعتبارات امن الدولة ومصالحها وقف القرارات المشار اليها لحين تشكل لجنة تحقيق برلمانية لبحث المخالفات التي شابته هذه التعيينات واتارها الامنية المباشرة كما سنطلب عقد دور انعقاد طارئ لمناقشة تداعيات هذه المساءلة على الحالة الامنية للدولة لخطورة الامر وحساسيته ومحاسنة المتسببين فيه.

الدويسان لإعطاء أولوية التوظيف بعد الكويتيين لغير محدي الجنسية

قدم النائب فيصل الدويسان اقتراحا برغبة قال فيه: تعاني بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية من نقص الموظفين في بعض اداراتها ما يجعلها تستعين بالوافدين لشغل هذه الوظائف وبما ان هناك العديد من غير محدي الجنسية يحملون شهادات وخبرات في الكثير من المجالات والتي تحتاجها الوزارات لشغل هذه الوظائف، ويخص الاقتراح على اعطاء أولوية التوظيف بعد الكويتيين لغير محدي الجنسية من اصحاب المؤهلات العلمية والخبرات لسد الشواغر في مؤسسات الدولة.

الساير: 99% من الحالات المصابة بإنفلونزا الخنازير تعافت

الحريري: تزايد أعداد المصابين يبعث على القلق ويشير علامات استفهام

من جوانب مواجهة هذا الوباء لن تمر مرور الكرام وسيواجه المسؤولون مواجهة وحسبا لم خطر يبالهم مواجهته، فحياة وصحة الناس امر مصري وخط احمر حقيقي لا يمكن التهاون بشأنه بتاتا. كما طالب د.الحريش بضرورة ان تحسم الحكومة امراها في مواجهة وباء انفلونزا الخنازير بصورة سريعة خاصة فيما يتعلق ببدء العام الدراسي في مراحل التعليم المختلفة نظرا لاختلاط اعداد كبيرة من الطلبة بعضهم من البعض والساعات طويلة في ضوء انعدام الرعاية الصحية لئولء الطلبة في مراكز تجميعهم، وضرورة وضع خطة عمل لمواجهة خطر الوباء عند بدء العام الدراسي الجديد، ويجب العلم الحكومة ان تصيبتها الفعيرة والحساسية من خلال متابعة اجراءات العديد من دول العالم وخاصة الدول المجاورة التي كشفت من اجراءاتها الاحترازية من خلال حملات التوعية الاعلامية الضخمة وكذلك عمليات التنظيف والمتابعة لمراكز التجمعات التجارية والاجتماعية والترويج على تعقيم عربات التسوق ومقايض السلام المحركة التي تعتبر من اهم العناصر الناقلة للمرض، وكذلك تسرعة العمل على توفير مراكز استيعاب طبية في جميع المناطق والاعلان عنها وتوسيع الطاقة السريرية في كل مركز فحطة مواجهة الطوارئ يجب ان تكون واضحة وشفاقة ومعلومة للجميع كما يجب عدم ترك الامور للمصافة او التحرك وفق ما سيحدث لاحقا، فاعلم صدق مواجهة الخطر هو دليل الحق والخلص المسؤول في القيام بواجبه الوطني وعدم الاحتساء في مواجهة الصعاب التي يحمله احد المسؤولية.

استغرابه من استمرار الاستهانة وعدم اهتمام الحكومة في التعامل الجدي والمثمر مع كل القضايا الشعبية حتى وصلت الى ما يهدد صحته وسلامته، خاصة على ضوء ما تؤكده تقارير العديد من المنظمات الصحية الدولية والمؤشرات والتحذيرات الطبية المحلية في البلاد من اتساع رقعة الوباء والمصابين به الى ارقام مخيفة لمستشفى الأمراض السارية والمراكز الطبية الاخرى التي تفترق الى الأسرة الطبية المطلوبة وخاصة سرعة العناية الفائقة المطلوب توافرها لاستقبال الحالات المتقدمة.

وأشار الحريش الى ان حملة توعية كل شرائح المجتمع والجنسيات الوافدة التي تعيش فيه من خطر هذا الوباء معدومة تماما مما خلق حالة من الخوف والترقب لدى الجميع لعدم المامهم بطرق واجراءات الوقاية في مواجهة الوباء والحد من انتشاره ولم تستغل وسائل الاعلام لتوعية المواطنين والمقيمين وفق حملة اعلامية مدروسة وذات رسالة واضحة بدلا من اجراءات دون المستوى

بتسخير كل طاقتها وامكانياتها لمواجهة هذا الوباء وعليها ان تتشكل فريقا متخصصا يتابع ويرصد مدى انتشار المرض وتفشيه في البلد ويضع خططا لعلاج الحالات المصابة وانسب الطرق للوقاية بالاضافة الى الارشاد والتوجيه.

وبين الحريش ان هناك خشية من زيادة عدد الاصابات بانفلونزا الخنازير مع بداية العام الدراسي لاسيما في صفوف الطلبة والمعلمين الامر الذي يتطلب تنسيقا بين وزارتي الصحة والتربية للكشف المبكر وعزل الحالات المصابة.

إجراءات دون المستوى

من جانبه اكد النائب د.جمعان الحريش ان كل الاجراءات والاستعدادات الحكومية ممثلة في وزارة الصحة وعدد من القطاعات الرسمية الاخرى لمواجهة ومكافحة انتشار وباء انفلونزا الخنازير ما زال دون المستوى المطلوب ولا ترقى الى ادنى مستويات الاطمئنان للمواطنين والمقيمين، عربا عن المرض»، وأشار السايير الى أن 99٪ من الحالات المصابة قد تعافت، 395 مصابا تقريبا.

واكد السايير ان كل الاجراءات والاحتياطات اللازمة قد اتخذت من قبل الوزارة، موضحا ان الوزارة وضعت ضمن خططها الاستعدادات الكاملة للمدارس وموسم الحج والعمرة.

وعن تهديد بعض النواب له بصعوبة منصة الاستيعاب قال السايير انه لا يخاف من الاستعجاب، مؤكدا انه يقوم بواجبه على الشكل المطلوب.

علامات استفهام

بدوره شدد النائب حسين الحريري على ضرورة ان تتعامل الحكومة بجدية مع وباء انفلونزا الخنازير، مشيرا الى ان اعداد الاصابات المتزايدة بهذا المرض تبعث على القلق وتثير علامات استفهام حول قدرة الاجهزة الطبية للتصدي له.

وقال الحريري في تصريح صحفي ان وزارة الصحة مطالبة

الوعلان: حالات عدوى بإنفلونزا الخنازير تحدث في مستشفى الصباح

على الفوضى والعشوائية التي تعج بها وزارة الصحة، مؤكدا بقوله: «لا يعقل ان يمنع مريض من دخول المستشفى بسبب ان رئيسة قسم الأمراض السارية في اجازة»، مشيرا الى ان الحالة المصابة لجأت الى مستشفى الصباح وهي غير متخصصة في التعامل مع هذا المرض وتم ادخال الحالة جناح رقم 5 باطنية العمومي، فيما تم انتشار المرض واصابة العديد من الموجودين بالمستشفى، فما كان من اطباء الا ان اعطوا جميع الموجودين مضادات حيوية في محاولة يائسة لمنع انتشار المرض. وطالب الوعلان بحماسة مدير منطقة الصباح الصحية لعدم تعاونه بشكل مناسب مع مستشفى الأمراض السارية، كما طالب ايضا بحماسة الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة لكتعته على مثل هذه الحالات التي تحدث وخذاع المواطنين بان المرض تحت السيطرة وعدم نشر معلومات دقيقة عن المرض في البلاد.

اكذ النائب مبارك الوعلان ان وزارة الصحة باتت تتخبط في قراراتها ولم تعد تعرف المسلك الصحيح الذي تسير عليه في ملف انفلونزا الخنازير التي يرتفع اعداد المصابين بها يوما بعد يوم، محملا وزير الصحة مسؤولية هذا الفشل الذريع في ادارة هذا الملف الخطير.

وقال الوعلان في تصريح صحفي ان كتتم وزارة الصحة عن الاعلان عن الحالات الفعلية المصابة بالمرض ابلغ دليل على فشل الوزارة في التعاطي مع هذا الملف بشكل محترف، مؤكدا ان شح البيانات التي توفرها الوزارة عن اعداد المصابين وعدد من تم شفائهم والاجراءات الاحترازية التي اتخذتها حيال هذا المرض امر يثير الريبة والشك ومن ثم لا يجب السكوت عنه، مضيفا ان واقعة رفض استقبال إحدى الحالات المصابة بالمرض في مستشفى الأمراض السارية بسبب ان رئيسة قسم الأمراض السارية في اجازة (حسب المعلومات الواردة بينا) دليل دامغ

الوعلان: حالات عدوى بإنفلونزا الخنازير تحدث في مستشفى الصباح

اكذ النائب مبارك الوعلان ان وزارة الصحة باتت تتخبط في قراراتها ولم تعد تعرف المسلك الصحيح الذي تسير عليه في ملف انفلونزا الخنازير التي يرتفع اعداد المصابين بها يوما بعد يوم، محملا وزير الصحة مسؤولية هذا الفشل الذريع في ادارة هذا الملف الخطير.

وقال الوعلان في تصريح صحفي ان كتتم وزارة الصحة عن الاعلان عن الحالات الفعلية المصابة بالمرض ابلغ دليل على فشل الوزارة في التعاطي مع هذا الملف بشكل محترف، مؤكدا ان شح البيانات التي توفرها الوزارة عن اعداد المصابين وعدد من تم شفائهم والاجراءات الاحترازية التي اتخذتها حيال هذا المرض امر يثير الريبة والشك ومن ثم لا يجب السكوت عنه، مضيفا ان واقعة رفض استقبال إحدى الحالات المصابة بالمرض في مستشفى الأمراض السارية بسبب ان رئيسة قسم الأمراض السارية في اجازة (حسب المعلومات الواردة بينا) دليل دامغ

المرض»، وأشار السايير الى أن 99٪ من الحالات المصابة قد تعافت، 395 مصابا تقريبا.

واكد السايير ان كل الاجراءات والاحتياطات اللازمة قد اتخذت من قبل الوزارة، موضحا ان الوزارة وضعت ضمن خططها الاستعدادات الكاملة للمدارس وموسم الحج والعمرة.

وعن تهديد بعض النواب له بصعوبة منصة الاستيعاب قال السايير انه لا يخاف من الاستعجاب، مؤكدا انه يقوم بواجبه على الشكل المطلوب.

علامات استفهام

بدوره شدد النائب حسين الحريري على ضرورة ان تتعامل الحكومة بجدية مع وباء انفلونزا الخنازير، مشيرا الى ان اعداد الاصابات المتزايدة بهذا المرض تبعث على القلق وتثير علامات استفهام حول قدرة الاجهزة الطبية للتصدي له.

وقال الحريري في تصريح صحفي ان وزارة الصحة مطالبة